### قراءة في الأوراق المتساقطة

# لماذا نجح «الاخوان» في مصر وفشلوا في اليمن؟

**< كان الفاعل الرئيسي فيما يسمى بالفوضى الخلاقة او الربيع العربي هم الاخوان المسلمون وان اختلف الأداء من دولة الى اخرى في الدول التي اجتاحها ربيع الفوضى الخلاقة تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.**

**سليم عامر**

في مصر مثلاً وإن كان الفاعل الأكبر فيما يسمى بثورة ٢٥ يناير ضد نظام حسني مبارك هم الاخوان المسلمون إلا انهم فضلوا ان لايظهروا بهذا المظهر خلال هذه الاحداث العاصفة وتركوا الواجهة الاعلامية لما يسمى بالناشطين الشبابيين والحركات المعارضة كحركة كفاية التي ترأسها شخصية مسيحية وحركة محمد البرادعي الذي وقع في فخ التحالف مع الاخوان المسلمين، وكان واجهة ممتازة حتى انه وصل الى ان يدافع عن الاخوان المسلمين، وهو شخصية مقبولة على المستوى الدولي والمحلي ولكن ظهر في الاخير انه كان أداة بيد الاخوان، وفضل الاخوان البقاء في الظل اعلامياً بينما هم المحرك الرئيسي للاحداث في مصر مع الظهور بشكل محدود اعلامياً اثناء هذه الاحداث وكانت هذه طريقة ذكية جداً.

منهم حيث انهم حصدوا كل شيء لاحقاً وكل الذين نظروا للثورة أزيحوا أمام الاخوان بعد ان أدوا الدور المطلوب منهم تماماً، حتى ان البرادعي اعلن انسحابه من الانتخابات الرئاسية المصرية تماماً كما كان يفعل أيام حكم مبارك، ولكن لم يعد لانسحابه هذا معنى بعد ان أدى الدور الذي عليه وشارك في تقديم مصر لقمة لذيذة للاخوان الذين هم الآن المسيطرون على ها، وهذه السيطرة تبين ان المستقبل في مصر لن يكون ابداً مستقبلاً زاهراً، ولا يبدو انها ستعرف الاستقرار للاسف، لأن الاخوان الآن لايختلفون ابداً عن حسني مبارك فهم نظام ديكتاتوري بديكور ديمقراطي تماماً كالنظام السابق، بل أسوأ بكثير جداً منه، النظام السابق كان يستخدم المال والتزوير في الانتخابات، والاخوان اليوم يستخدمون كل مايستطيعون فعله من ذلك، اضافة الى عمل أسوأ ألا وهو استخدام العاطفة الدينية للوصول الى قلوب الناس، وهذا الأخير وحده يكفي لأن يجعل من الممارسة الديمقراطية ممارسة شكلية تجميلية لنظام ديكتاتوري وأكثر من ذلك نظاماً كهنوتياً.

### هامش على الكهنوت الديني

والكهنوت أسوأ من الديكتاتورية بكثير جداً، فادعاء الحكم الاسلامي وشعار الاسلام هو الحل وادعاء الفتاوى السياسية فتاوى دينية بأن عملاً سياسياً معيناً فرض واجب شرعاً، وعمل سياسي آخر محرم شرعاً، وتوجيه الناس بالفتاوى الدينية «السياسية» هذا هو الكهنوت الذي كانت الكنيسة تمارسه في القرون الوسطى بملاحقة المعارضين، بمحاكم التفتيش، بالحروب الصليبية، محاربة الفكر، ذلك يبين التشابه الكبير بين الواقع المعاصر للمنطقة العربية والاسلامية وواقع اوروبا في القرون الوسطى التي كانت تدار من رجال الدين «الاخوان المسيحيين».

وهذا الاسلوب وإن كان الناس ينساقون وراءه من باب العاطفة الدينية إلا انه لم يلبث ان يكشف ويفضح امام الناس وستكون النكسة الكبرى لمستغلي الاسلام للاهداف السياسية، ما نأمله فقط ان لايؤدي هذا الفعل الى فقدان الناس الثقة بالدين بدلاً من فقدان الثقة بعلماء الدين، الذين لايعبرون بالضرورة عن حقيقة الدين، بل عن اهداف ومطامع ومخططات سياسية وخارجية، قد يكون الهدف منها افقاد الناس ثقتهم بدينهم، وهذا ما نحن متأكدون انه لن يتم لان الله سبحانه هو الحافظ لدينه، وقد يكون ما حصل فرصة لإعادة النظر لعامة المسلمين فيما يسمى «بأهل العلم» ومن ثم التفكير عمن نأخذ ديننا، عن رجال خلص لله ولدينه، أم عن علماء سياسة مهما كبرت اسماؤهم الاعلامية مثل القرضاوي او غيره..

وايضاً يكون درساً للناس بأن لايكونوا ضعفاء امام كل من يستخدم العاطفة الدينية مهما كان مذهبه، فتحكيم العقل والتأني هو الصواب، أما الاستسلام للعاطفة أمام المتلبسين بالدين فهذا تعطيل للعقول واستسلام للمجهول.

### < عودة الى الموضوع :

لقد نجح الاسلاميون في تونس ومصر وفي ليبيا بأساليب مختلفة، العنصر المشترك لهذه الاساليب هو «الغاية تبرر الوسيلة» ولكن الاسلاميين في اليمن فشلوا في ما نجح فيه أقرانهم في باقي الاقطار.. فشلوا فشلاً ذريعاً، مع انهم لم يتورعوا عن استخدام كل الاساليب الممكنة وغير الممكنة وتحت مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة» ولكن لماذا نجح الاسلاميون في مصر مثلاً وفشلوا في اليمن؟ ان هذا السؤال سيكون -بأعتقادي- موجهاً لإسلاميي اليمن من قبل القيادة الموحدة للتنظيم العالمي للاخوان، القيادة السرية للتنظيم السري.

وعوامل الفشل كثيرة جداً وأكثر من ان تُحصر :

ونأخذ ما يظهر للعيان الآن :

١- اختاروا الظهور الاعلامي الواضح من البداية بخلاف اخوان مصر وكان هذا استفزازاً للقواعد الحزبية خصوصاً قواعد المؤتمر الشعبي التي من السذاجة الاستهانة بها.

٢- لاتجد بين حلفائهم «المدنيين» شخصيات لامعة ومقبولة بين الناس، وعلى مستوى الخارج تقوم بالتنظير والتبشير بالمستقبل كما فعل البرادعي في مصر وقدم أكبر خدمة للاخوان وشارك في الاحتيال على الناس حتى لو كان بغفلة منه.

٣- الحلفاء القبليون والعسكريون الذين هم معروفون للناس أنهم أكبر رموز الفساد والنهب والوصولية كانوا يؤملون من هذا التحالف ان يكون قوة لهم ولكنه كان من اكبر نقاط ضعفهم.

٤- الاستقواء بالخارج بشكل فاضح وبدون خجل من كل قياداتهم وناطقيهم وأغلب حلفائهم.

هذا العامل بالذات ادى الى صدمة كبيرة لدى العامة غير المتحزبة والتي كانت تنساق وراء الاسلاميين بالعاطفة الدينية ولكن دون تحزب، هؤلاء صدموا، الاستقواء بالخارج ضمن المنافس في الداخل هي تسمية لطيفة لما كنا نسميه سابقاً «الخيانة العظمى والعمالة» وهذا ما صدم الناس وأدى لآثار عكسية كبرى.

٥- الخصومة ضد الرئيس علي عبدالله صالح لم تعد خصومة على اساس وطني تنافسي تحت سقف الوطن، ولكنها اصبحت خصومة شخصية، ومن أجل هذا الحقد الشخصي فلا مانع من تخريب الوطن.

٦- بالرغم من التعدد الكبير والنوعي لوسائل الاعلام الداعية لهم داخلياً وخارجياً خصوصاً الاعلام الفضائي، إلا انهم استخدموا هذه الوسائل بصورة سلبية جداً فبدلاً من استخدامها في الوصول الى الناس في الداخل، استخدموها من أجل الوصول الى الخارج، بدلاً من استخدامها في عرض المشاريع والبرامج والرؤى لبناء الدولة الجديدة (كلام موضوعي وليس (كلاماً انشائياً) بدلاً من ذلك استخدموا هذه الوسائل للشكاء والبكاء والنياح والسب والشتم والشخصنة والاستقواء بالخارج والتهديد والوعيد والتجريح لكل من لايوافق طموحاتهم حتى لو كان المهان هو الشعب اليمني، احتقروا الشعب.. وكل ما سبق يستدعي استخدام أكبر الكبائر «الكذب» وهذا ما أدى الى أزمة ثقة بينهم وبين الشعب، أزمة ثقة عميقة جداً ومن الصعب ازالتها بسهولة.

٧- الهامش الديمقراطي الكبير والحقيقي والذي لايمكن انكاره «مهما كان القصور» في اليمن والذي يميزه عن باقي الاقطار، حيث ان الممارسة الديمقراطية في اليمن ممارسة متقدمة كثيراً عن باقي الدول وهي الدولة الوحيدة التي تجري الانتخابات من عام ٩٣م تحت رقابة دولية وبشفافية عالية جداً.. وكانت انتخابات شفافة محلياً ودولياً، وكل من يشكك فيها كان يجعل من نفسه «فعلاً» مثار سخرية واستهزاء وشفقة في الداخل والخارج، هذه الشفافية والديمقراطية كانت من أبرز نقاط قوة النظام وصموده ونجاحه أمام ربيع الفوضى الخلاقة.

كانت جملة اليمن ليست مصر، اليمن ليست تونس مثار سخرية في وسائل الاعلام المتنوعة ولكن ثبت فعلاً ان اليمن ليست مصر وليست تونس وليست ليبيا.

٨- الغباء السياسي الشديد للمعارضة مقابل الذكاء السياسي الشديد ايضاً للنظام وللمؤتمر وللرئيس صالح.. الطرف الذي يدعو الى التهدئة يدعو الى الحوار يطرح المبادرة تلو المبادرة، ويستمر في الدعوة للحوار يبحث عن حلول ويعترف بالآخر، هو الطرف الأذكى وبهذا الذكاء والحنكة السياسية توصل الى حلول أفضل مما كان يطرحها هو نفسه في بداية واثناء الأزمة، مع عدم اغفال التنازلات التي قدمها لإخراج البلد من الأزمة، هذا الطرف هو بقيادة الرئيس صالح.

أما الطرف الذي يدعو للتصعيد وللزحف ويرفض الحوار ويرفض الحلول ولا يطرح مبادرات بل يرفضها ويرفض أساساً الاعتراف بالآخر «قمة الديكتاتورية» عوضاً عن ذلك يصمم على طرح سقف مطالب خيالية وغير واقعية، هذا الغلو السياسي أدى الى اطالة أمر الأزمة لعام كامل وأكثر عانى الشعب خلاله أشد معاناة، وتوقفت المشاريع وقطعت الطرقات وانعدمت الخدمات.. هذا الغباء السياسي أدى الى سفك الدماء دون مبرر إلا التعنت والتعصب والمكابرة والاصرار على الحسم المستحيل، وفي النهاية ينصاعون للحلول دون قناعة فقط بسبب الضغوط الدولية، التي نادوا هم اليها اساساً، والتي انعكست سلباً عليهم بسبب الغباء السياسي ايضاً.

السياسيون العظماء هم الذين يعرفون أن السياسة هي فن الممكن ولا فن المستحيل، والسياسي العظيم هو الذي يمارس فن الممكن ولا يتعنت عن المستحيل.

إن ما ذكرناه آنفاً ليس من أجل نبش الماضي ولكن من أجل التعلم والاستفادة منه وعدم الوقوع في نفس الاخطاء.

إنها دعوة من أجل المراجعة وتقييم الاداء والتطلع للمستقبل بصورة أكثر اشراقاً وايجابية..

| م | الفاشل (الضعيف) | الناجح (القوي) |
|---|---|---|
| 1 | الخيال وعدم الواقعية | الواقعية دون إغفال الطموح |
| 2 | التعنت | المرونة |
| 3 | التسرع | التأني |
| 4 | يخاطب العاطفة | يخاطب العقل |
| 5 | مصداقية ضعيفة | مصداقية قوية |
| 6 | الثقة ضعيفة سواء بالنفس أو بالغير | تكون الثقة غالبا قوية بالنفس والغير وإن كانت لا تمنح بسهولة |
| 7 | غالبا يكون مهاجما للطرف الآخر | يكون غالبا في وضع الدفاع |
| 8 | قصر نظر المستقبل | بعد النظر وقدرة على التصرف |
| 9 | الاعتماد على الإعلام أكبر من الاعتماد على الواقع في الأرض | الاعتماد على الواقع في الأرض أكبر من الاعتماد على الصيت الإعلامي |
| 10 | يشخصن الخصومة | الخصومة موضوعية |
| 11 | ممكن عدو الأمس صديق ولكن بسبب عدم الثبات على المبادئ التي ممكن أن تكون مبادئ عتيقة وبالية. الإسلامي يحالف العلماني في الحلف هذا يثبت أن الطرفين المتحالفين ليس لهما مبادئ | ممكن أيضاً عدو الأمس يكون صديق اليوم ولكن التحول هذا لأنه لا يشخصن الخصومات ولكن لأنها خصومة موضوعية. ممكن أن تتغير بتغير موضوع الخلاف ودون التأثير على المبادئ |

# تقديم الأهم قبل المهم في تطبيق المبادرة الخليجية

**لاشك أن التعامل مع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بموضوعية يحتاج- بعد أن شكلت حكومة الوفاق الوطني واللجنة العسكرية وانتخب رئيس الجمهورية- إلى تقديم الأهم قبل المهم في تحديد الأولويات كبديل عقلاني للرغبات الانتقائية التي تظهر غير ما تبطن، غايتها الحصول بأسرع وقت على أكبر قدر من المكاسب التي تمكنها من السيطرة المتفردة على حقائق القوة وإقصاء الآخرين بأساليب شمولية وغير ديمقراطية..**

**عبـــده محمد الجندي**

لأن الموضوعية تقتضي الشروع في إزالة التوترات السياسية والأمنية من خلال رفع الاعتصامات والمسيرات والمظاهرات من الشوارع مروراً بتوحيد القوات المسلحة والأمن وإعادة الجيش إلى ثكناته العسكرية واخراج المسلحين من المدن وإعادتهم إلى مناطقهم وتجمعاتهم القبلية والشروع الفوري في انتهاج سياسة إعلامية هادئة وغير مستفزة تساعد على تحرك الاستثمار والشروع في التنمية الاقتصادية وإعادة تعمير ما خلفته الأزمة من اضرار كارثية ومعاناة معيشية..

أقول ذلك وأقصد به أن إعادة الأمن والاستقرار والهدوء إلى طبيعته السابقة يفتح الأجواء الهادئة للدخول في الحوار الوطني الشامل ومشاركة جميع القوى السياسية الموقعة وغير الموقعة على المبادرة الخليجية والرافضين لها وغير الممثلة في حكومة الوفاق الوطني التي قاطعت الانتخابات الرئاسية، لاسيما ونحن بحاجة إلى الاستفادة من وجهة نظرها في الاتفاق على نوعية النظام السياسي والنظام الانتخابي وفي قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وهيكلة القوات المسلحة وغيرها من التدابير والتعديلات الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات ومصادر التشريع ذات الصلة بمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية التي ستشهد الانتخابات التنافسية البرلمانية والرئاسية وما سينتج عن ذلك من إعادة الحياة إلى الشرعية الدستورية القائمة على تعدد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتنافسها لوقف فساد السلطة بالسلطة في ظل مؤسسة عسكرية تتحدد مهمتها في حماية السيادة والشرعية الدستورية شارك الجميع في هيكلتها وتحديد النظام الذي يحقق الفاعلية العسكرية ويرسخ الولاء الوطني.

نعم إننا بحاجة إلى الاتفاق على تحديد الأولويات الخاصة بتطبيق ما تبقى من بنود المبادرة الخليجية من خلال الالتزام بمنهج تقديم الأهم قبل المهم بدلاً مما هو سائد من فوضى انتقائية تعكس رغباتنا الذاتية غير الديمقراطية في الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من المواقع القيادية وفق منهج إقصاء وتغيير الاشخاص الذين لا يتفقون معنا باستبدالهم بأشخاص ينتمون إلى ما لدينا من أحزاب وتحالفات سياسية بصورة لا تتفق مع وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب قد لا تؤدي إلى تحقيق ما نصت عليه التسوية السياسية من رغبة موضوعية في حوار سياسي مفتوح على الجميع، غايته الاتفاق الديمقراطي على ما نحتاجه من دولة مدنية حديثة قادرة على تحقيق المواطنة المتساوية وسيادة القانون ذات النظام السياسي والنظام الانتخابي الديمقراطي والمصالحة الوطنية بصورة لا تتمكن فيها الأحزاب والأفراد من تكرار الأزمات السياسية التي تؤدي إلى الصراعات والحروب الأهلية لأن التوترات السياسية قد تكون ناتجة عن الغرق في ثأرات الماضي وقد تكون ناتجة عن اختلافات حزبية حول شكل النظام، وهل هو نظام رئاسي أو نظام برلماني أو نظام مختلط يأخذ بأفضل ما في النظامين الرئاسي والبرلماني.. وقد تكون التوترات السياسية ناتجة عن اختلاف على النظام الانتخابي، وهل هو نظام يقوم على نظام الفائز الأول، أو يقوم على نظام القائمة النسبية أو هو نظام مختلط يأخذ بأفضل ما في النظامين الفائز الأول والقائمة النسبية.. إلى غير ذلك من الأنظمة الأخرى السياسية والانتخابية المتعددة والمتنوعة في جميع البلدان الديمقراطية..

> **هناك مؤشرات حقيقية تدل على عدم مصداقية المشترك في تقديم التنـــازلات**

### إخلاء المعتصمين أولاً

أقول ذلك وأقصد به أن مؤتمر الحوار الوطني الهادف إلى احلال الاتفاق محل الاختلاف بين شركاء الحياة السياسية الممثلة بحكومة الوفاق الوطني والمشاركة في انتخاب رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة يحتاج أولاً وأخيراً إلى رفع الاعتصامات والمسيرات والمظاهرات والحوار في أجواء هادئة وخالية من الاثارة الناتجة عن القلق الإعلامي والدعائي.. كما أن إزالة التوترات الأمنية تحتاج إلى وحدة القوات المسلحة والأمن وإعادة العسكريين إلى ثكناتهم والمسلحين القبليين المتمترسين في المدن إلى مناطقهم باعتباره المدخل الصائب والصحيح لإزالة الحواجز والنقاط والمتاريس العسكرية والقبلية التي اضعفت هيبة الدولة واسفرت عن سلسلة من الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتوترات العسكرية والأمنية بصورة أدت إلى سلسلة من المعاناة التي كدرت صفو الحياة المعيشية وما رافقها من تفشي المظاهر المسلحة واستفادة الحركات المتمردة التي يقودها الإرهابيون والانفصاليون والحوثيون المشدودون إلى ما لديهم من مشاريع صغيرة تتنافى مع المشروع الوطني الديمقراطي الكبير.. الذي يستمد مقوماته الحضارية من الثوابت الوطنية المتمثلة بالثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر والنظام الجمهوري والوحدة اليمنية والديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة وحرية الصحافة وحقوق الإنسان، ناهيك عن المنجزات التنموية القائمة على تعدد القطاعات الاقتصادية وتنافسها على قاعدة العدالة الاجتماعية مثل القطاع الخاص والقطاع العام وما بينهما من القطاع المختلط والتعاوني الدائمة التنافس والتطور والمؤسسات العسكرية والأمنية المعنية بحماية الشرعية الدستورية والسيادة الوطنية والقادرة على حماية المتحاورين من الإملاءات العسكرية والضغوط السياسية والاقتصادية بتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في أجواء خالية من كافة اشكال التوترات الباعثة على القلق والخوف..

### خطورة إلغاء الآخر

أعود فأقول إن الانتهاء من هذه المهام العاجلة أو الشروع فيها كمهام ملحة ذات الصلة بالبنية التحتية يفتح المجال للدخول في المهام الآجلة ذات الصلة بالحوار السياسي والتعديلات الدستورية والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وإعادة الهيكلة العسكرية والأمنية الموجبة لتوافر الحد الأدنى من الثقة المتبادلة بين اطراف العملية السياسية على قاعدة المساواة بين الجميع.. أما أن يحاول البعض تقديم المهم على الأهم في أجواء مليئة بالهواجس والشكوك وطاردة للاستثمارات الداخلية والخارجية فذلك أسلوب لا يتفق مع طبيعة الأشياء، نظراً لما ينطوي عليه من المخاوف التي يحاول فيها البعض أن يحقق ما في جعبته من الاطماع والإملاءات على نحو يمكنه من إقصاء الآخر والغائه من المشاركة السياسية يبدأ بما لديه من شركاء التوقيع على المبادرة الخليجية وينتهي إلى مصادرة حق الرافضين للمبادرة الخليجية وغير الموقعين عليها من الذين قادتهم مواقفهم إلى مقاطعة العملية الانتخابية الرئاسية المبكرة التي انحصرت في نطاق المؤتمر وحلفائه والمشترك وشركائه ومعهم الأغلبية الصامتة من المستقلين الذين صوتوا على الأمن والاستقرار وإزالة كافة التوترات السياسية والاقتصادية والأمنية وتجنيب البلد مغبة الصراعات والحروب الكارثية على الوطن والمواطن.

لقد آن الأوان أن نقول صادقين لشركاء الحياة السياسية والمشرفين على تطبيق المبادرة الخليجية من الأشقاء والأصدقاء: إن هناك مخاوف حقيقية تدل على عدم مصداقية البعض من شركاء الحياة السياسية وعدم استعدادهم لتقديم أي نوع من أنواع التنازلات السياسية مقابل ما حصلوا عليه من المكاسب الناتجة عن تنازلات البعض الآخر لأن الاستمرار في الانتقائية السائدة التي يفرضها المشترك على المؤتمر سوف تؤدي إلى عواقب كارثية وخيمة تعيد الجميع إلى مربع البداية من خلال:

١- استمرار الاعتصامات والمسيرات والمظاهرات في جميع الساحات وتقديم ما تحتاجه من الرعاية المادية والمعنوية والحماية العسكرية من قبل الوحدات المنشقة.

٢- من خلال سوء استخدام نفوذهم في الوزارات التي حصلوا عليها للاطاحة بالقيادات التنفيذية المدنية والعسكرية والأمنية من خلال ما تتخذه الساحات من القرارات المرتجلة والفوضوية تحت مبرر تحقيق أهداف الثورة المستمرة..

٣- من خلال الحفاظ على ما يعتمل في القوات المسلحة من انشقاقات عسكرية وأمنية وتقوية ما لديهم من المليشيات الإسلامية والقبلية والحيلولة دون إعادة البلد إلى ما كان عليه من حياة آمنة وإضافة قوة الأمن العام إلى قوتهم.

٤- من خلال استمرار الخطابات الإعلامية الحزبية والخطابات المثيرة والمحرضة على الفتنة ودفع ما لديهم من الشباب للمطالبة بمطالب تتنافى مع المبادرة الخليجية مثل المطالبة بمحاكمة رئيس الجمهورية السابق وغيره ممن يطلقون عليهم بقايا النظام.. أي- رموز نظامه العسكريين والمدنيين، ضاربين عرض الحائط بما صدر من قانون الحصانة وعدم المساءلة وما حصلوا عليه من المكاسب السياسية الكبيرة التي نقلتهم من موقع المعارضة إلى موقع الحكم.

٥- من خلال إنهاء بقايا النظام بدعم الممارسات الفاسدة والفوضوية والإرهابية وعدم استعدادهم لتحمل ما يقع على كاهلهم من شراكة في تحمل المسئوليات والاستقواء بما حصلوا عليها من التنازلات السياسية إلى درجة قد تغريهم بعدم التعاون مع رئيس الجمهورية في تحمل المسئولية والدعوة إلى انتخابات مبكرة ترجح كفتهم وتلحق الهزيمة بمعارضيهم بعد ان يحققوا أهدافهم..

٦- المطالبة باستبعاد الرئيس السابق من رئاسة الحزب الذي ينتمي إليه وبحرمانه من المشاركة في الحياة السياسية كمقدمة للمطالبة بنفيه إلى خارج الوطن.

٧- لذلك نجدهم يطالبون مستعجلين بسرعة هيكلة القوات المسلحة قبل توحيدها كوسيلة للتخلص من القيادات العسكرية المؤثرة المؤيدة للشرعية الدستورية بصورة تتنافى مع المبادرة الخليجية نظراً لما تنطوي عليه من خطوة استباقية للتعديلات الدستورية وللحوارات السياسية مع الحوثيين ومع الحراكيين، ناهيك عن تصوير الهيكلة بأنها إقصاء خصومهم من مواقعهم والابقاء على مؤيديهم فقط.

٨- إذا لم يكونوا طرفا في دعم الإرهاب فإنهم قد يحجموا عن المشاركة الفاعلة في الحرب على الإرهاب والاستمرار بتسويق الدعايات المكشوفة التي ألقت عليه باللائمة وتحمل المسئولية عن القاعدة والحوثيين والحراك الذين استمالوهم إلى الشوارع للمشاركة في اعتصاماتهم ومسيراتهم ومظاهراتهم أمام العالم إلى حين من الوقت، في وقت أكدت فيه التجربة والممارسة العملية أن هناك توسعاً ملحوظاً في كافة الأنشطة الإرهابية والانفصالية والحوثية بدليل ما يحدث اليوم من مواجهات دامية بين الحوثيين والإصلاحيين حيناً وبين الانفصاليين والاصلاحيين حيناً آخر، ناهيك عما يحدث من مشاركة بعض عناصر من الاخوان المسلمين في الحرب إلى جانب القاعدة.

٩- السعي المستمر لاخضاع السلطة المحلية للتقاسم في مطالب شمولية لا تتفق مع ما حققته السلطة المحلية من مكاسب ديمقراطية وانتخابية وصلت إلى انتخاب المحافظين.

١٠- وإذا اضفنا إلى ذلك ما حققوه من نجاح في حرمان المؤتمر الشعبي العام من الاستفادة من اغلبيته البرلمانية واخضاعه للقرارات التوافقية تبين لنا من ثم ان نواب الشعب يقفون عاجزين عن الاستفادة من صلاحياتهم الدستورية في سحب الثقة من الحكومة كأحد أهم المكاسب التي حصلت عليها الاقلية لتفتيت الأغلبية بحكم ما لديها من الامكانات الداخلية الناتجة عن سيطرتها على المالية، والخارجية الناتجة عن الدعم الخارجي.

أخلص من ذلك إلى القول إنه لابد من وقفة مراجعة تبدأ بالتقييم وتنتهي بالمصارحة وما يجب أن ينتج عنها من المصالحة الكفيلة بإعادة المصداقية والموضوعية والثقة بين الجميع.